الأُنموذج الثاني ـ مع طريدَي رسول الله ﷺ :

الحكَم وابنه مروان، طريدَي رسول الله، كانا بريئين من كلّ ذنب !!.

---

(١) الكامل في التاريخ ٣: ٤٨٧، تهذيب تاريخ دمشق ٢: ٣٨٤، شرح ابن أبي الحديد ٢: ٢٦٢ و ١٦: ١٩٣.

(٢) صحيح مسلم ـ كتاب الإيمان ـ ١: ٨٦ / ١٣١، سنن الترمذي ٥: ٦٤٣ / ٣٧٣٦، سنن النسائي ـ كتاب الإيمان ٨: ١١٦، سنن ابن ماجة ١: ٤٢ / ١١٤، مصابيح السُنّة ٤: ١٧١ / ٤٧٦٣.

يقول ابن تيميّة: لم يكن لمروان ذنب يُطرد عليه على عهد النبيّ![1].

ثمّ يقول: وغايةُ النفي المقدّر سنةٌ، وهو نفي الزاني والمخنّث. وإذا كان كذلك فالنفي كان في آخر الهجرة، فلم تطُل مدّته في زمن أبي بكر وعمر، فلمّا كان عثمان طالت مدّته![2].

ربّما تحدّث الشيخ عن أعداد كانت في القرون الغابرة لا نعرفها اليوم، أو عن غيب لا نفهمه! وإلّا فمدّة خلافة أبي بكر وعمر كانت ثلاث عشرة سنة، مع ما كان في حياة النبيّ ﷺ وربما كان سنةً أو أقلّ أو أكثر، فيكون المجموع نحو أربع عشرة سنة «فلم تطُل مدّته، فلمّا كان عثمان طالت مدّته» بأُعجوبة أو بمعجزة!!.

و«غايةُ النفي المقدّر سنةٌ واحدة» فإمّا أن تكون قد مضت عليه في عهد النبيّ ولكن لم يُعِدْهُ خلافاً للسُنّة على فتوى ابن تيميّة! وإن لم تكن قد تمّت له سنة في عهد النبيّ فقد تمّت له ثلاث سنين في عهد أبي بكر الذي دام سنتين وستّة أشهر، ولكن لم يُعِدْهُ أبو بكر خلافاً للسُنّة أيضاً، وكذا أبطل السُنّة عمر أكثر من عشر سنين، مدّة خلافته!.

وبعد، يقول ابن تيميّة: وبالجملة فنحن نعلم قطعاً أنّ النبيّ لم يكن يأمر بنفي أحد دائماً، ثمّ يردّه عثمان معصيةً لله ورسوله ولا ينكر عليه ذلك المسلمون[3].

فهل خفي عليه أنّ هذا الأمر كان من أوّل ما أنكره المسلمون على عثمان؟! كلّا لم يخفَ عليه ذلك أبداً، إنّه أدرى به، ولكن لا بُدّ من الدفاع وإن كان على هذه الطريقة!.

---

(١) منهاج السُنّة ٣: ١٩٥.
(٢) منهاج السُنّة ٣: ١٩٦.
(٣) منهاج السُنّة ٣: ١٩٦.

وبعد هذا فهل تبقى على الحَكَم ملامة ؟!.

يقول ابن تيميّة: أمّا الحَكَم فهو من الطُلَقاء، والطُلقاء حَسُنَ إسلام أكثرهم، وبعضهم فيه نظر، ومجرّد ذنب يعزّر عليه لا يوجب أن يكون منافقاً في الباطن![1].

فمن أولى أن يكون منافقاً ممّن آذى النبيّ صلى الله عليه وآله، وأظهر الاستهزاء به حتّى دعا عليه النبيّ فأصابته دعوته، فلم يزل مختلجاً يرتعش في مشيته حتّى هلك!.

بل ثبت أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قد لعنه:

قالت عائشة أُمّ المؤمنين لمروان بن الحكم: أمّا أنت يا مروان فأشهد أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لَعَن أباك وأنت في صُلبه[2].

وأنشد حسّان بن ثابت في هجاء عبدالرحمٰن بن الحكم هذا، أخي مروان بن الحكم:

إنّ اللعينَ أبوك فارمِ عظامَهُ ... إن ترمِ ترمِ مخلّجاً مجنونا

يُمسي خميص البطن من عمل التُقى ... ويظلّ من عمل الخبيث بطينا[3]

ولكنّ هذا كلّه لا يعدو ـ عند ابن تيميّة ـ أن يكون مجرّد ذنب عُزّر عليه!.

وهلمّ جرّاً في خدمة (أولياء الأُمور)..

فمروان لم يكن له ذنب!.

والحَكَم مُجرّد ذنب عُزّر عليه!.

---

(١) منهاج السُنّة ٣: ١٩٧.

(٢) الاستيعاب ـ بهامش الإصابة ١: ٣١٨، أُسد الغابة ٢: ٣٤.

(٣) ترجمة الحكم بن أبي العاص في: الاستيعاب، وأُسد الغابة.

والنبيّ ﷺ خالف الشرع فيهم مرّات !! فمرّةً نفى مروان بلا ذنب ! ومرّة نفى الحكَم وإنّما النفي جاء بحقّ المخنّث والزاني، ولم يكن الحكَم كذلك ! ومرّة حين زاد في مدّة النفي علىٰ السنة !.

وإذا دعا عليهم النبيّ فلا شيء !.

ودعاء النبيّ علىٰ معاوية زكاة له وفضيلة !.

وماذا في الأمر إذا كان الدين يُساق ليجري علىٰ أبواب الملوك، وإذا كان التاريخ لا يُكتب إلّا بأقلام القراعنة ؟!.

ترى فماذا أبقى أُولئك من حقائق التاريخ؟ وهل تسرّب منها من بين أيديهم إلّا القليل الذي أعجزتهم شهرته عن ستره ؟ وحتّى هذا القليل الذي تسرّب من بين أيديهم وهم راغمون، أثاروا حوله غباراً كثيفاً، من أخبارٍ مكذوبة، وأحاديث موضوعة تقابله، أو تأويلات باطلة تصرفه عن مراده.

وهكذا كانوا مع كلّ ما يثبت حقّ أهل البيت عليهم السلام، ذاك الحقّ المهدور..